fadel 146 2/15/13 11:34 PM Page 7

○ جانب من ورشة عمل تنفيذ برنامج عمل الحكومة.

لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة

وحدة المتابعة بديوان رئيس الوزراء تنظم ورشة عمل متابعة استكمال تنفيذ البرنامج

الوزير المطوع: ٢١٣ مشروعاً في المرحلة النهائية من مراحل التنفيذ

تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الدائمة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة بحسب جداولها الزمني والموازنات المرصودة لها وبما يحويه من مشاريع حيوية وخدمية تعود بالنفع والفائدة على الوطن والمواطنين، نظّمت وحدة متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء صباح أمس ورشة عمل استكمال متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة ومرئيات حوار التوافق الوطني، وذلك برئاسة السيد محمد بن إبراهيم المطوع وزير الدولة لشئون المتابعة، وبحضور الشيخ حسام بن عيسى آل خليفة رئيس ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، وعدد من كبار المسئولين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومنسقي برنامج عمل الحكومة.

وقد تم خلال الورشة استعراض محاور برنامج عمل الحكومة وآليات المتابعة لتنفيذ البرنامج ومرئيات حوار التوافق الوطني، وأهم المشاريع التي تم انجازها في عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما تم بيان متطلبات المرحلة المقبلة من الوزارات والأجهزة الحكومية استكمالاً ومتابعة لما تم تنفيذه في النصف من الأول من المرحلة التنفيذية لبرنامج عمل الحكومة للسنوات (٢٠١١-٢٠١٤).

إلى جانب ذلك تم استعراض كيفية ربط مرئيات حوار التوافق الوطني بالمشاريع التي تقوم بها الوزارات ضمن برنامج عمل الحكومة، لتكون هذه المرئيات جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الحكومي ليتم منحه الأولية في التنفيذ.

وفي بداية الورشة أكد وزير الدولة لشئون المتابعة اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بعمل منظومة متابعة برنامج عمل الحكومة، إيماناً من سموه بدورها في متابعة المشاريع بصورة دقيقة، وقدرتها على تحقيق الأهداف من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات التي يتضمنها البرنامج في جميع القطاعات، ومن خلال مؤشرات أداء تضمن الدقة وقياس الأثر من تلك المشاريع.

وأعلن الوزير المطوع أن الحكومة حققت تقدما ملحوظا في تنفيذ المشاريع الإنشائية والبنية التحتية التي تضمنها برنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٤، إذ بلغت نسبة الانجاز للمشاريع الحيوية والإنشائية والبنية التحتية ٦٣٪ خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

أما فيما يخص وضع المشاريع الحكومية عموما للسنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، فقد أشار المطوع إلى أن عدد المشاريع التي تُعتبر في المرحلة النهائية من مراحل التنفيذ تبلغ ٢١٣ مشروعا بنسبة ٣٤٪ من العدد الكلي للمشاريع، منها ١٤٤ مشروعا مُنجز بالكامل، في حين مازال هناك ٣٠٦ مشاريع قيد التنفيذ ومن المؤمل تنفيذها في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

ولفت إلى أن برنامج المتابعة حقق منذ انطلاقه منذ عام نتائج إيجابية في توفير البيانات الخاصة بالمشاريع ومراحل تنفيذها وحجم الانجاز الفعلي لها، إلى جانب الأهداف الاستراتيجية التي تنفذها تلك المشاريع ومرئيات الحوار الوطني. وقد حظي برنامج متابعة برنامج عمل الحكومة بتجاوب كبير من مؤسسات الدولة وأجهزتها، حيث يشارك في منظومة المتابعة ٣٧ جهة ومؤسسة حكومية.

وتوجه وزير الدولة لشؤون المتابعة بالشكر الى الجهات الحكومية التي حرصت على المشاركة الفاعلة في الورشة الأمر الذي يعكس التوجه الحكومي نحو تحسين الأداء الحكومة ورفع الانتاجية من خلال تنفيذ برنامج عمل الحكومة بشكل دقيق ووفق البرنامج الزمني المحدد لها.

وقال إن مسئولية وحدة متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة هي التواصل مع الوزراء والمسئولين للتحقق من تنفيذ البرنامج بحسب ما هو مسند إليها ببرنامج عمل الحكومة، مشيرا إلى أن هناك أربعة تقارير فصلية يتم رفعها إلى مجلس الوزراء بهدف اطلاع المجلس على وضع المشاريع والمبادرات والبرامج في نهاية كل فصل، ومتابعة المشاريع المتأخرة وأسباب التأخير فيها، وذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات والتوجيه بإزالة العراقيل التي قد تواجهها، وتفعيل التعاون فيما بين الجهات المعنية لتسريع إنجازها.

وأشاد في هذا الصدد بحرص الوزراء والمسئولين وتعاونهم في متابعة كل ما يُرفع إليهم من ملاحظات حول الأداء أو أي عراقيل تواجه تنفيذ المشاريع الحكومية التي قد تتسبب في تأخيرها سواء كان ذلك ناتج عن ضعف التنسيق او تعطل المشروع لدى جهات أخرى ذات صلة غير الجهة المسئولة عن التنفيذ.

وأكد ضرورة توفر مؤشرات لقياس النتائج والمحصلات والأثر التي تتحقق من المشاريع التي يتم تنفيذها للتأكد من تحقيق الغايات المنشودة من ورائها، منوها بالدور الذي يلعبه مركز البحرين للتميز في مساعدة الوزارات والجهات الحكومية على وضع مؤشرات الأداء الخاصة بها وكذلك في وضع المؤشرات الوطنية للأداء في المرحلة القادمة، والتي ستسهم في تحقيق نقلة نوعية في متابعة وتقييم الأداء الحكومي.

من ناحيته، أكد الشيخ حسام بن عيسى آل خليفة أن منظومة متابعة برنامج عمل الحكومة تهدف إلى وضع إطار شامل لتدفق المعلومات حول المشاريع والبرامج المعتمد لها ميزانية والمبادرات التي تنفذ توجهات الحكومة وبرنامج عملها بمختلف مراحل التنفيذ والجداول الزمنية والإنجاز الفعلي لها وربط هذه المشاريع والمبادرات والبرامج بالأهداف الاستراتيجية للوزارة أو المؤسسة الحكومية وبمرئيات الحوار الوطني والمهام المُسندة إليها وفق برنامج عمل الحكومة. كما أكد ضرورة وضع مؤشرات الأداء التي تمكن الحكومة من المتابعة اليومية والمستمرة لتنفيذ مشاريع برنامج عمل الحكومة وتفعيل التعاون والشراكة فيما بين الوزارات الحكومية.

وقال ان أهم ما توفره المنظومة هو تمكين الوزراء والمسئولين من صناعة القرار بناءً على معلومات محدثة ودقيقة، وأن أبرز ما تحقق من برنامج عمل الحكومة حتى الآن هو النجاح في تغيير ثقافة التعامل مع البرنامج من حيث أهمية إدارة المشاريع وتنفيذها بحسب الأهداف وتفعيل الإدارة بشكل أفضل للمشاريع على مستوى الوزارة وعلى المستوى الحكومي ووضع الأولويات وترتيب المشاريع بحسب أهميتها للمواطن وتنظيم صرف الميزانية على مستوى المراحل والأبواب المخصصة لها.

من جانبهم، أشاد المشاركون في ورشة العمل بمنظومة متابعة برنامج عمل الحكومة وأهميتها في الارتقاء بالأداء في كل الوزارات والأجهزة الحكومية، ودورها في متابعة سير العمل في تنفيذ البرنامج الحكومي أولاً بأول، والتأكد من صرف المبالغ المرصودة لجميع مراحل المشاريع ضمن الموازنات المعتمدة، وقياس نسب الإنجازات الفعلية بحسب المدد الزمنية المحددة لكل مشروع. منوهين إلى أن أهم ما يميز المنظومة هو قيامها بربط المشاريع والبرامج بمؤشرات أداء عامة، حيث تقيس أثر المشاريع وقيمتها المضافة الى المستفيدين، ومدى مساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأكدوا أن ذلك ليس بمهمة سهلة وتحتاج الى تضافر جهود كل المؤسسات الحكومية من أجل إنجاح مهمتها.

ويذكر ان هذه الورشة تندرج ضمن حزمة ورش تنفذها وحدة متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة لضمان تنفيذ توجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بضرورة الارتقاء بالعمل الحكومي في سبيل خدمة الوطن والمواطن، وانطلاقاً من حرص سموه على تنفيذ المشاريع والبرامج على وجه السرعة وبالشكل المناسب من دون تأخير أو إبطاء.

الثقافة المجتمعية

الجمعية العمومية العادية

بقلم: سلطان الحمادي

تواصل وزارة التنمية الاجتماعية تقديم موضوعاتها التي تهدف إلى تثقيف المواطن فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة في عدد من المجالات ونتناول اليوم الجمعية العمومية العادية واختصاصاتها.

حيث بين المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ ما يخص الجمعية العمومية وجاء أنها تتكون من جميع الأعضاء العاملين الذين أوفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام الجمعية «المالية» ومضت على عضويتهم مدة ستة اشهر على الأقل فيما عدا الاجتماع الأول للجمعية وينطبق هذا على النادي الاجتماعي أيضا، ونصاب صحة الاجتماع في الاجتماع الأول للجمعية العمومية العادية هو الأغلبية المطلقة (النصف + واحد فما فوق) وفي الاجتماع الثاني بعد التأجيل يكون النصاب الثلث، وفي الاجتماع الثالث يكون النصاب عشرة في المائة من الأعضاء، ويكون نصاب صحة القرارات الصادرة بالأغلبية المطلقة (النصف + واحد فما فوق) للأعضاء الحاضرين.

كما نورد بعض اختصاصات الجمعية العمومية العادية كالتالي: بحث التقارير والاقتراحات المقدمة من مجلس الإدارة أو من اللجان واخذ الرأي عليها إذا تطلب الأمر، مناقشة مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة للجمعية واخذ الرأي عليه، مناقشة الحساب الختامي لإيرادات ومصروفات الجمعية واخذ الرأي عليه، بحث تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية، تعيين مراقب الحسابات وبحث تقريره عن الحساب الختامي للجمعية، انتخاب مجلس إدارة جديد لأول مرة وبدلاً من الذين زالت أو انتهت عضويتهم، وقد يتضمن جدول الأعمال غيرها من الموضوعات التي يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية العادية بشرط عدم اشتمالها على موضوعات تخص الجمعية العمومية غير العادية «كتعديل النظام الأساسي وتقرير الحل الاختياري وغيرها من البنود المهمة التي تختص بها الجمعية العمومية غير العادية.

المستشار القانوني

الإذاعة والتلفزيون تسلم الفائزين في برنامج ويكند جوائزهم المتأخرة

كتب: مصعب الشيخ صالح

أفاد عدد من المشاركين في برنامج «ويكند» الأسبوعي الذي يعرض على شاشة تلفزيون البحرين أسبوعياً أن هيئة الإذاعة والتلفزيون تجاوبت مع شكواهم المنشورة في أخبار الخليج بشأن تأخر حصولهم على جوائز مستحقة لهم إثر فوزهم في مسابقة ترويجية للبرنامج أقيمت على موقع إنستغرام وتأخر تسلمهم لها حوالي ٣ أشهر.

وقد نشرت الجريدة مطالبة الفائزين في تاريخ ١٠ فبراير الجاري وتم التجاوب معها بعد يومين فقط، حيث تلقى المشاركون اتصالات تدعوهم للحضور و تسلم مستحقاتهم. وتقدم الفائزون بالشكر إلى أخبار الخليج كما شددوا على هيئة الإذاعة والتلفزيون في ضرورة إجادة العمل والالتزام بالمواعيد تحقيقاً للأهداف العامة خصوصاً أن برنامج «ويكند» يعتبر برنامجاً متميزاً ويسعى إلى أن يعكس الصورة الحضارية والحيوية لمملكة البحرين.

الميثاق بداية المشروع الإصلاحي.. ندوة للبيت العود:

د. جاسم السعيدي: الإرهابيون لن يرضوا بشيء.. لأن هدفهم انقلابي

د. عادل فليفل: اقترح تكوين تيار من أهل الفاتح.. ومرجعية لها شورى

كتب: عبدالله الشاووش

أقام مجلس البيت العود ندوة بعنوان: «الميثاق بداية المشروع الإصلاحي» واحتفالية بمناسبة ميثاق العمل الوطني، وذلك مساء يوم الأربعاء بمقر المجلس بالمحرق، حيث تم استضافة كل من النائب الشيخ جاسم السعيدي وبحضور الرئيس الفخري للمجلس د. عادل فليفل وعدد من الشخصيات والمواطنين.

وفي كلمة للنائب د. جاسم السعيدي أكد فيها أن الإرهابيين لن يرضوا بأي شيء إلى أن يصلوا إلى هدفهم الانقلابي، فكيف يمكن أن يثق الشعب في هؤلاء الأشخاص الذين تدعمهم بعض الدول التي لا تريد الخير للبحرين بكل ما تستطيع، ورفض ما يتهمون به الشعب الذي خرج لمدافع عن البحرين بأنهم «موالاة»، وقال إن الجميع يطالب بالإسكان والصحة والتعليم وغيرها وإنهم ليسوا فئة صامته أو تطبل للحكومة كما يتهمهم البعض، لكن كل ذلك يكون عبر القنوات القانونية والتي لا تخرج عن ما جاء في دستور مملكة البحرين.

وأضاف أن من يقول إن أهل الفاتح في البحرين لهم امتيازات بعكس المعارضة في البحرين ويتهم الحكومة بأنها طائفية فإن ذلك أمر خاطئ، فلو مررت يوماً إلى بعض المناطق التي تسكنها قوى المعارضة لرأيت الخدمات التي تقدم إليهم من وحدات اسكانية وحدائق وبنية تحتية، لكن هذا لا يكفيهم وإن أعطيتهم أغلى ما تملك لأنهم لا يريدون شيئاً آخر غير إسقاط النظام سعياً الى إقامة الجمهورية الإسلامية، وأشار إلى أن الشعب هو من خرج في مسيرة ١٨ فبراير خلال الأزمة ليقول «لا للإرهاب والتدخلات الإيرانية»، وبدافعوا بأرواحهم ودمائهم عن الوطن، وبأن الشعب لن يرضى بأي تنازلات في الحوار القائم وأن المواطن خط أحمر.

○ د. جاسم السعيدي.

○ د. عادل فليفل.

○ جانب من ندوة «البيت العود».

كما ألقى د. عادل فليفل خلال كلمة قال فيها إن التفاوض الأمريكي الإيراني الآن حول المشروع النووي والعراق ولبنان من أجل الاحتفاظ بورقة البحرين، فإيران تعرف أن حليفها بشار الأسد قد فقد السيطرة على سوريا بعد بطولات الجيش الحر والثورة الشعبية، وهذا ما بعث اليأس في إيران والذي يحدث من تصعيد في الشارع البحريني هو بأوامر إيرانية وفتاوى دينية، ولا يخفى على الجميع المفاوضات التي قامت بها المعارضة من اجل استعطاف روسيا عبر الفبركات والافتراءات وكيف كان ردهم صفعة في وجوههم، ولا يستبعد أن تشهد الأيام القادمة انسحاب المعارضة من جلسات الحوار الوطني لأنهم يتحركون بـ «ريموت كونترول» بحسب الظروف.

وواصل حديثه بالقول إن هناك ميليشيات مسلحة تقوم بقتل الأمنين ورجال الشرطة وتدمير البلاد والممتلكات، وتساءل قائلاً لماذا نقابل هؤلاء بالحوار وقد تعبنا ونحن نتكلم، واقترح تكوين تيار من أهل الفاتح ومرجعية دينية سنية لها مجلس شورى أسوة بالمرجعية الشيعية، مع تأكيد عدم الخروج على الحاكم وعدم التنازل عن المطالب والحقوق ورفض تسييس القضاء، واستنكر ما جاء بعد تقرير بسيوني من سجن الضباط الشرفاء الذين كانت تهمتهم الدفاع عن الوطن والمواطنين، وطالب بتطبيق التكافل الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة فالشعب أمة لها وجود وسيحافظون على هذا الكيان، وعلق على الحوار بأنه باطل ولن يقبل به وليس ملزماً معترضاً على ممثلي الحوار.

فيما شكر نسيم أمين الضيوف والحضور على تشريفهم للندوة وقال إن هذه انطلاقة نحو فعاليات أخرى قادمة، ودعا القيادات السياسية إلى توحيد الصفوف وتجاوز الخلافات، فإن العدو مازال يتربص بمملكة وشعب البحرين وأرض العروبة فالبحرين هي البوابة الشرقية وخط الدفاع الأول، مؤكداً التمسك بالثوابت الوطنية التي تضمن الحقوق نحو تحقيق الأمن والأمان في مملكة البحرين.